اقتصاد

وزير الاقتصاد: كل شيء جاهز لمعرض دمشق الدولي حتى بروفات حفل الافتتاح

لجنة عليا لإصلاح القطاع العام برئاسة خميس

| هناء غانم

أجرى مجلس الوزراء مراجعة لمجريات خطة الدولة لتنمية الريف المحرر من الإرهاب في محافظة الرقة، وطلب من الوزارات الإسراع بتفعيل المديريات التابعة لها واستكمال إعادة الخدمات الأساسية والبنى التحتية وتأمين متطلبات عودة الأهالي إلى تلك المناطق كما تم تكليف وزارتي الكهرباء والأشغال العامة المباشرة بتوفير التيار الكهربائي إلى جميع القرى والبلدات والإسراع بتأهيل طريق الرقة- حلب لإعادة ربط الريف المحرر بباقي المناطق.

وعرض وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف خطة الدولة لتنمية ريف الرقة المحرر، موضحاً أن المكتب التنفيذي والأمانة العامة لمحافظة الرقة والوحدات الإدارية و٢٥ مديرية وجهة ومؤسسة تمارس عملها وتؤدي خدماتها في الجزء المحرر من المحافظة، على حين يتم استكمال عودة المديريات المتبقية إلى عملها.

وفي سياق آخر اعتمد المجلس في جلسته الأسبوعية التي عقدت أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء عماد خميس برنامج المواصفات المعتمدة والتسويق الخارجي للمنتجات الزراعية الإستراتيجية بكل مراحلها «الزراعة- الإنتاج- التعبئة- التصدير» بما يشجع الاستثمار الزراعي ويسهم بتنظيم وتسهيل دخول المنتجات الزراعية السورية للأسواق الخارجية.

وقرر المجلس تشكيل لجنة عليا برئاسة رئيس مجلس الوزراء لمتابعة تنفيذ التوصيات التي خلصت إليها مجموعة العمل المكلفة بإصلاح مؤسسات القطاع العام الاقتصادي وتشمل مهام اللجنة العليا تخطيط وتنفيذ إصلاح وتطوير وإعادة هيكلة القطاع المذكور بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية.

وأقر المجلس منهجية الترميز الوطني للخدمات التي تقدمها الجهات العامة للمواطنين والمراسلات المتبادلة بين هذه الجهات بحيث تمثل كل خدمة رمزاً إلكترونياً خاصاً، وتشكل هذه المنهجية خطوة أساسية في مشروع الحكومة الإلكترونية باعتبارها تسهل وتسرع تبادل البيانات والمعلومات إلكترونياً.

واستعرض المجلس الإجراءات المتخذة من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لتوفير الطحين وفق المواصفات المعتمدة وتحسين نوعية رغيف الخبز، حيث أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النداف الحرص على تأمين مخصصات المطاحن بشكل منتظم وتشديد الرقابة على عملها لتوفير رغيف الخبز بالجودة والنوعية المطلوبة، كما خصص المجلس ملياري ليرة لمحافظتي حماة وريف دمشق لاستكمال المشاريع الخدمية والتنموية التي تم إطلاقها في المحافظتين.

وفي تصريحات للصحفيين بين وزير الإدارة المحلية والبيئة أن أغلبية المديريات والمؤسسات الحكومية بدأت ممارسة أعمالها وتقديم خدماتها في المناطق المحررة من الرقة على حين أن عدم وضع بعض المؤسسات بالخدمة يعود لأسباب تتعلق بتأمين الاتصالات والكهرباء وهو أمر تتم معالجته لعودته إلى العمل لافتاً إلى أن الحكومة تولي اهتماماً بمشاريع المياه والزراعة ويجري العمل لتنفيذ مشروع «طريق شويحان» الذي يصل بين القسم الغربي والشرقي لمدينة الرقة.

بدوره أكد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر خليل أن كل التحضيرات الخاصة بمعرض دمشق الدولي في دورته الـ٦١ لهذا العام أصبحت جاهزة كما أن البروفات لحفل الافتتاح أصبحت في مراحلها الأخيرة.

من جانبه أكد وزير النقل علي حمود خلال الجلسة أن الوزارة تقوم بدراسة لإنشاء نفق يصل بين محافظة اللاذقية وسهل الغاب، وصولاً إلى محافظة حلب عبر طريق حماة- حلب، بهدف نقل المحاصيل الزراعية من منطقة الغاب وإيصالها إلى المرافئ السورية، وكذلك نقل مستلزمات الصناعة من المرافئ السورية إلى العاصمة الصناعية حلب وبالعكس نقل الصناعات الحلبية إلى المرافئ السورية. مبيناً أن نتائج الدراسة الأولية تُشير إلى أن طول النفق الذي سيربط بين اللاذقية ومنطقة الغاب لا يتجاوز ١٣ كم، أي إن زمن عبور هذا النفق لا يتجاوز الـ٧ دقائق.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بيّن حمود أن ورشات المواصلات الطرقية في حماة وبعد يوم واحد على إعلان بيان تحرير عدد من مناطق ريفي حماة وإدلب من سيطرة الإرهاب.. باشرت أعمال إعادة تأهيل وصيانة الطريق الدولي دمشق- خان شيخون- حلب بدءاً من صوران وحتى خان شيخون على مسافة بحدود الـ٢٠ كم.

وأكد حمود أن التواجد المباشر والفوري للورشات جاء بعد يوم من إعلان البيان العسكري بتحرير عدد من بلدات ريفي حماة الشمالي، وإدلب من سيطرة الإرهابيين بهمة الجيش والقوات الحليفة والرديفة وبناء عليه تحركت الوزارة بإجراء الكشوفات الميدانية على الطريق الدولي دمشق حلب في المواقع المتحررة، حيث تم الاطلاع على حجم الأضرار التي أصابت الطريق والجسور والمعابر، والبدء بصيانة إسعافية وترحيل للأنقاض وإزالة السواتر وترميم الحفر الناجمة عن القذائف والمفخخات.

وأشار حمود إلى أن الورشات مستمرة في عملها لمحو آثار الإرهاب الناتجة عن الأعمال الإرهابية، تمهيداً لاستخدام الطريق ووضعه في الخدمة وفتحه لحركة السير بالتنسيق مع الجهات المعنية.

وكشف وزير الكهرباء محمد زهير خربوطلي في تصريح لصفحة رئاسة مجلس الوزراء أنه وبعد تحرير منطقتي التمانعة وسنجار بريف حماه الشمالي، باشرت ورشات الكهرباء بمتابعة تنفيذ الجزء المتبقي من خط التوتر العالي باستطاعة ٤٠٠ ك.ف بطول ١٥٣كم والذي تم إنجاز ٩٠ بالمئة منه، مضيفاً: أما المسافة المتبقية التي سيتم العمل على إصلاحها حالياً والمطلة على المناطق التي تم تحريرها حديثاً تبلغ ٤٠ كم.

وعند الانتهاء من إنجاز الخط سيتم نقل طاقة كهربائية باستطاعة ٣٠٠ ميغا واط من المنطقة الوسطى إلى حلب

وأكد خربوطلي أنه منذ اللحظات الأولى لتطهير منطقة اللطامنة في ريف حماة الشمالي الغربي من الإرهاب على يد بواسل الجيش العربي السوري، بدأت الوزارة بإعادة تأهيل مجموعتين للتوليد الكهربائي في محطة توليد كهرباء محردة استطاعة كل منها ١٠٠ ميغا واط لوضعها بالخدمة قبل نهاية الشهر القادم وتأمين الكهرباء للمناطق المحررة هناك.

وفي سياق منفصل استعرض وزير الاتصالات إياد الخطيب منهجية الترميز الوطني وخطته ونتاج عمل اللجنة التوجيهية للحكومة الإلكترونية التي تم إقرارها منذ عدة أشهر وتم عرض الخطة لإقرارها، كما تم توجيه الوزراء المعنيين للمباشرة بالتنسيق مع وزارتي الاتصالات والتنمية الإدارية لإنجاز الأعمال المكلفين بها في هذا الموضوع.

وأشار الخطيب إلى أن الترميز الوطني من المشاريع المهمة في الحكومة الإلكترونية التي تعمل عليها الحكومة، منوهاً بأنه وفي الأشهر الأخيرة كان نتاجها مشروع الترميز الوطني ومنهجية الترميز والدفع الإلكتروني الذي انطلق وسيتوج في ١٩ أيلول إضافة إلى إطلاق خدمة التوقيع الإلكتروني والذي يعتبر من المشاريع المهمة التي تعمل عليها الحكومة باعتباره يربط بين المفاصل في الحكومة الإلكترونية في القطر، والذي يعطي الجهات العامة ترميزاً خاصاً بها، وخدمة التوقيع الإلكتروني لملف الحكومة الإلكترونية كما أنه يربط بين ترميز الخدمات بين هذه الجهات لافتاً إلى أهمية الترميز الوطني هو الخطوة الثانية التي سيتم نقلها على بوابة الدفع الإلكتروني وتسمح للمواطن بالدخول للخدمة التي يريدها لنهاية عام ٢٠٢٠.

بدء صيانة أوتستراد حلب دمشق من صوران وحتى خان شيخون

| فادي بك الشريف

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مدير فرع المواصلات الطرقية في محافظة حماة خضر فطوم أن أعمال التأهيل بدأت منذ يومين بمجرد إعلان تحرير «خان شيخون» من الجيش العربي السوري عبر كوادر المؤسسة بتوجيهات وزارة النقل وبالتنسيق مع المعنيين في محافظة حماة والجهات المعنية.

ولفت فطوم إلى أن الآليات بدأت بإزالة السواتر الترابية والأنقاض عن الطريق وترحيلها، وترميم الحفر والأخاديد الناتجة عن القذائف والأعمال الإرهابية، مع تفقد الأعمال الصناعية بالتنسيق مع مختلف الجهات، مؤكداً انتهاء الأعمال الإسعافية العاجلة والسريعة لفتح وتسليك الطريق ليكون آمناً مرورياً بحيث أصبح سالكاً بسهولة، علماً أن أعمال التأهيل شبه انتهت، وحتى نهاية الأسبوع تنتهي جميع أعمال التأهيل والترميم على كامل طول الطريق من صوران لخان شيخون.

وأشار فطوم إلى البدء بجرد الإشارات المرورية ووضع الدلالات التحذيرية بهدف السلامة المروية، مبيناً أن قيمة الأضرار التي طالت الطريق بسبب التعديات الإرهابية تصل إلى نحو ١٥٠ مليون ليرة سورية شملت العقد والمنصفات والمرافق العامة على جانبي الطريق، وأضرار في بعض العبّارات، إضافة إلى أضرار غير إنشائية طالت ملحقات العقد، لافتاً إلى إجراء الدراسات الكاملة على صعيد صيانة الطريق ضمن الخطة القادمة.

حركة نشطة في معبر نصيب لمواد وبضائع مشاركة في معرض دمشق الدولي

زلزلة لـ«الوطن»: معظم المهربات مؤخراً أدوية وأغذية قادمة من الأردن

| الوطن

سجل معبر نصيب خلال الأيام الماضية حركة نشطة لدخول مواد وسلع تعود لشركات ومؤسسات مشاركة في معرض دمشق الدولي وبيّن أمين الجمارك بنصيب مهند زلزلة أنه يومياً تعبر نصيب مواد مختلفة بقصد المشاركة بالمعرض، مؤكداً تقديم الأمانة كل التسهيلات الممكنة بناء على توجيهات إدارة الجمارك المتضمنة منح حالة انسيابية في دخول المواد والبضائع المشاركة في المعرض، منوهاً بأن هناك توجيهات لكل العاملين بضرورة التقيد في هذه التعليمات وحسن التعامل، مؤكداً أن العديد من الشركات المهمة أدخلت بضائع لها من خلال معبر نصيب.

وفي موضوع المهربات والقضايا التي يتم ضبطها بين الأمين أن معظم قضايا التهريب خلال الفترة السابقة كانت تشتمل على مهربات تم المحاولة لإدخالها إلى السوق المحلية مصدرها أردني وتم ضبطها والتعامل معها عبر تنظيم قضايا خاصة بذلك وإجراء بعض التسويات للقضايا القابلة للتسوية مبيناً أن معظم المواد المهربة من الأردن نحو السوق المحلية هي مواد غذائية مثل الصمون والبن والمرتديلا وبعض أنواع البسكويت الخاص بالأطفال إضافة لتهريب بعض أنواع الأدوية وحليب الأطفال.

ويشهد معبر نصيب حالة متسارعة من العمل لتأهيل مختلف المنشآت والبنى التحتية فيه وخاصة الضرورية والتي تحتاجها طبيعة العمل الجمركي وفي هذا الاتجاه قدر مدير في الإدارة العامة أن كلف التأهيل النهائية لتأهيل المعبر بشكل جيد تتجاوز ٣ مليارات ليرة وأنه تم إنجاز جملة من العقود في هذا الخصوص تجاوزت قيمها مليار ليرة معظمها عقود في الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والاتصالات.

وأوضح أن هذا ما سمح بتوافر حد مقبول لكل الخدمات اللازمة والمطلوبة في المعبر شملت تأهيل شبكة الكهرباء واستجرار الكهرباء من محطة درعا بدلاً من التغذية المؤقتة التي كانت قائمة من السويداء إضافة لإيصال خدمة الاتصالات الهاتفية وتوفير البنية التحتية لأعمال الأتمتة والأعمال الحاسوبية، كما يتم العمل على إدخال الصالة للخدمة التي ستدخل حيز العمل خلال الأيام القليلة القادمة وهو ما يوفر خدمة أفضل للمسافرين وسهولة في إنجاز أعمالهم.

وحول بعض الأرقام لعدد الشاحنات التي عبرت نصيب منذ بداية العام الجاري تجاوزت ١١ آلاف شاحنة في حين تجاوز عدد السيارات السياحية التي دخلت الأراضي السورية أو غادرت عبر نصيب ١٨ ألف سيارة.

بينما حققت إيرادات أمانة جمارك نصيب منذ بداية افتتاحه منتصف تشرين الأول من العام الماضي مبلغاً تجاوز ٣ مليارات ليرة.

المجلس الأعلى للسياحة في طريقه للحل وقانون الاستثمار الجديد قدم لنا تسهيلات أكثر

وزير السياحة لـ«الوطن»: حان الوقت لوضع السياحة في العناية الحكومية المركزة

| عبد الهادي شباط

اعتبر وزير السياحة محمد رامي مارتيني أنه آن الأوان لوضع السياحة بالاهتمام والعناية الحكومية المركزة لأهمية الدور الذي يمكن أن تسهم به في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

ونوه الوزير مارتيني في تصريح لـ«الوطن» بأن السياحة صناعة نظيفة بلا ملوثات أو رواسب وتحقق التنمية الاجتماعية، وخاصة أن حصة السياحة من الناتج المحلي الإجمالي تجاوزت في سنوات ما قبل الحرب على سورية ١٤٪، وحلت في المرتبة الثانية لجهة تأمين القطع الأجنبي بعد وزارة النفط، ومن المتوقع أن يحقق القطاع السياحي مؤشرات مهمة خلال السنوات القادمة، وخاصة أن لدى الوزارة الكثير من المشروعات المهمة والحيوية التي تعمل عليها، ومن المتوقع أن تدخل حيز التنفيذ في السنوات القادمة.

وبين أن الوزارة عملت على تأهيل الكثير من مشروعات الاستثمار السياحية المتعثرة، وقد أنجزت خطتها للأعوام بين ٢٠١٩ و٢٠٣٠، بالتوافق مع المحددات والمؤشرات لبرنامج سورية ما بعد الحرب، وأن وزارة السياحة مازالت تمتلك الكثير من المنشآت السياحية بشكل كامل أو جزئي، وعلى سبيل المثال مازالت تملك وزارة السياحة مع محافظة دمشق نحو ٣٥٪ من فندق الفورسيزنز، ١٧,٥٪ حصة السياحة.

نملك ١٧,٥ بالمئة من فندق الفورسيزنز

وعن المجلس الأعلى للسياحة، رجح الوزير إلغاء المجلس والتحول للعمل تحت مظلة المجلس الأعلى للاستثمار، مع الحفاظ على القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى للسياحة والتي ستكون وزارة السياحة معنية بتنفيذها ومتابعتها، مبيناً أن قانون الاستثمار الجديد يشتمل على تسهيلات ومزايا واسعة، ورغم أن الوزارة كانت في مرحلة سابقة تود الحفاظ على الخصوصية في القوانين والقرارات الناظمة لقطاع الاستثمارات السياحية، إلا أنها تتجه للتفاعل مع قانون الاستثمار الجديد ومجلس الاستثمار الأعلى، وخاصة أن هذا المجلس يشتمل على مختلف الوزارات التي كانت تعمل مع مجلس السياحة، وفي المحصلة فإن مجلس الاستثمار الأعلى سيتيح مجالاً أوسع للتشاركية بين الجهات العامة حول مختلف القرارات، ويوفر تسهيلات وسرعة في تنفيذ القرارات والمهام التي يتم التوافق عليها.

وعن مشاركة السياحة في معرض دمشق الدولي لهذه الدورة بين الوزير مارتيني أنه سيكون هناك مشاركة مميزة ونشاط ملحوظ لوزارة السياحة خلال فعاليات هذه الدورة التي يندرج معظمها تحت مسمى السياحة الشعبية، إذ ركزت الوزارة في مشاركاتها التي تنوي تقديمها خلال فعاليات المعرض القادم على النشاطات التي تخص العائلات والأطفال، وقد تم نقل معظم الأنشطة والمشاركات والفعاليات السياحية لتكون في الهواء الطلق، وخاصة العروض السينمائية التي تنوي الوزارة تقديمها، إذ تم تخصيصها بما يتلاءم مع الاهتمامات لكل شريحة عمرية، وتخدم الأغراض الثقافية والترفيهية، إضافة للمشاركة بعروض تشتمل على مختلف الأفلام لدى وزارة الثقافة وأفلام الجوائز التي ستعرض مجاناً، ولفت إلى أنه ضمن المشاركات هناك قلعة من الرسوم المتحركة يتم التحضير لمجسمات خاصة لها، بالإضافة إلى ألعاب الأطفال والأفلام ثلاثية الأبعاد، وقد تم تخصيص قاعة خاصة لهذا العام لشيوخ الكار وسوق المهن اليدوية.

المركزي يشعر بالرضى عن أداء المصارف

لأول مرة القروض تسبق الإيداعات.. وسياستنا النقدية بعيدة المدى ولا نعتمد على ردات الفعل

| الوطن

أكد حاكم مصرف سوية المركزي حازم قرفول أن المصرف المركزي سيتخذ إجراءات قاسية ورادعة بحق أي مصرف تثبت نتائج المهمات الرقابية مخالفته للتعليمات والأنظمة النافذة، متمنياً أن تقوم المصارف بعملية مراجعة فورية للإجراءات والسياسات المتبعة من قبلها بهذا الخصوص.

وأشاد الحاكم خلال اجتماع انعقد يوم الثلاثاء الماضي بممثلي المصارف العاملة المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي، بالنتائج التي تمكن القطاع المصرفي من تحقيقها خلال النصف الأول من هذا العام، منوهاً بأنه انتقل رغم الظروف التي رافقت الحرب على سورية من الخسارة إلى تحقيق الأرباح، ورغم تشديد العقوبات الاقتصادية التي أفرزت آثاراً سلبية على المستويين الاقتصادي والمصرفي، فقد شهد القطاع نمواً في حجم محفظة القروض بلغ ١٥٪ والذي تجاوز للمرة الأولى معدل نمو الإيداعات البالغ ١٠٪ خلال النصف الأول لعام ٢٠١٩.

واعتبر الحاكم وفقاً (لبيان نشر على موقع المصرف) أن المركزي بصفته المشرف والموجه للقطاع المصرفي يشعر بالرضى عن أداء القطاع المصرفي، ومؤشرات القطاع وتزايد عدد المنشآت التي استعادت نشاطها خير دليل على سلامته ومتانته وقدرته على تأمين التمويل المطلوب، مشدداً في الوقت ذاته على ضرورة توخي الحذر في العمل المصرفي دون المبالغة به في ظل الظروف الحالية التي تمر بها البلاد.

وأشار الحاكم إلى وجود بعض التساؤلات حول طبيعة ومقدار العمولات المفروضة من قبل المصارف على تمويل التجارة الخارجية، وضرورة التأكد من مدى ارتباطها بالتكلفة الحقيقية لتأمين مصادر التمويل وعمليات التحويل، وأنه تم الأخذ بالاعتبار الصعوبات التي تواجه المصارف في تأمين القطع الأجنبي المطلوب وارتفاع تكلفة التحويل وبعض الصعوبات اللوجستية الأخرى الناجمة عن العقوبات الجائرة المفروضة على سورية والتي دفعت المصارف المراسلة للإحجام عن التعامل مع المصارف السورية، وأن تتمتع إدارة القطاع المصرفي بأعلى درجات الضبط والمسؤولية حرصاً على سمعته ودوره الحيوي في تمويل احتياجات الاقتصاد الوطني، وبما يحول دون ترتيب تكاليف إضافية على المواد والمنتجات المستوردة حرصاً على مصلحة المواطن والاقتصاد الوطني.

من جهة ثانية، تطرق الحاكم لموضوع الإقراض والصعوبات التي تواجهه وأن المطلوب ليس الاندفاع في عملية منح قروض غير مدروسة وبعيدة عن المعايير والممارسات المثلى تحت ضغط وجود فائض من السيولة المتراكمة، معتبراً أن المطلوب هو ضخ السيولة المطلوبة ضمن قنوات التوظيف المناسبة سواء للقطاع الإنتاجي أو السكني أو الشخصي وليس الوقوع في أزمة ديون متعثرة أخرى. منوهاً بأن الأمر يتطلب تحقيق التوازن بين تمويل المشاريع التي تتوافر فيها الشروط المطلوبة من جدوى اقتصادية وملاءة مالية للمقترض وضمانات مقيمة بشكل سليم من جهة، وتخصيص المؤونات الكافية للتحوط ضد المخاطر الائتمانية المرتبطة بعملية المنح من جهة ثانية، مشيراً إلى أن حسن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٩ من قبل المصارف هذا العام سيسهم فعلياً في زيادة مستوى تخصيص المؤونات واحتسابها بطريقة أفضل.

من جهتهم أشار مديرو وممثلو المصارف العاملة إلى طبيعة الصعوبات والتحديات والمخاطر المرتبطة ببيئة العمل المصرفي الحالية وضرورة العمل على التغلب على المشاكل القانونية المرتبطة بقدرة المصارف على تحصيل الديون المترتبة لصالحها ولاسيما تلك المقترنة بأحكام قضائية مبرمة.

وختم الحاكم الاجتماع مؤكداً استمرار النهج الذي أعلنه المصرف المركزي سابقاً، والقائم على تعزيز الثقة بين المصرف المركزي والمصارف العاملة من جهة، وبين القطاع المصرفي وباقي مكونات الاقتصاد الوطني من جهة أخرى والعمل بجد لإرساء دعائم سياسة نقدية فعالة بعيدة عن المقاربات القصيرة الأمد القائمة على ردة الفعل، وبما يخدم متطلبات استئناف النشاط الاقتصادي ودعم نمو مختلف القطاعات الاقتصادية.